مقدّمة في التّحوّل العرفانيّ: اللسانيات المنظوميّة

د. صابر الحباشة	كلية الآداب والعلوم الإنسانية – سوسة/ تونس
habacha@gmail.com	
د. مجدي بن صوف	جامعة زايد – دولة الإمارات العربية المتحدة

الملخص:

تقوم المنظومية على تصوّر تحليلي للنظـــام العرفانيّ يرتكز على فرضية خاصيته القابلة للتقســـيم وظيفيًّا، ولهذا التصوّر فائدة إجرائية؛ إذ من شـــأنه أن يُيسّر فهم الأنشـــطة العرفانية المعقّدة، من ذلك أن فهم نشـــاط الكتابة أو القراءة أو الحســـاب، مثلًا، يكون أفضل إذا ما قُسم إلى أنظمة فرعية وظيفية، يشكّل كلّ منها مكوّنًا يُســـمّى وحدة. وهكذا يمكن وصف نظام ما باعتباره مجموعة من الوحـــدات المترابطة، تُعـــرف كلّ واحدة منها بمناهـــج مخصوصة تتحكّم في اشتغالها.

وللنظريـــة المنظوميّة فائدتـــان منهجيّة ومعرفيّة. فمن الناحيـــة المنهجية لا بدّ للمقاربـــة ذات التمشّي التحليلي التي تفكّك موضوعهـــا، من أن تُتبع بتمشٍّ تأليفي. وبذلك ينبغـــي للنموذج النظري أن يســـمح بتطوير نظريات فرعية تقتصر على مجالات محدودة. وبذلك يتســـنى الوصـــول إلى دقّة أكبر في تحليل

التفاصيل، هــذا من جهة. ومن جهة أخرى، ينبغــي أن يوفر النموذج إطارًا عامًّا لدمج تلك النظريّات الفرعية التي تعمل بصفتها منظومات/ وحدات في نظام عضوي واحد. وبهذه الطريقة –فإننا من الناحية المعرفية باتخاذنا التصوّر المنظوميّ إطــارًا، نحافظ على التصوّر العامّ الشــديد الأهمّية في فهم الظواهر والوقائع المدروسة.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات المنظومية – اللسانيات العرفانية – النظرية الهولية – الذّرّية – الطبيعانية.

Introduction to cognitive change: modular linguistics

Dr. Saber Lahbacha (Faculté des Lettres et des Sciences Humaines – Sousse – Tunisia)
Dr. Majdi Bensouf (Zayed University – UAE)

Abstract

Modularity is based on an analytical conception of the cognitive system based on the hypothesis of its functionally divisible feature. This conception has a procedural benefit. It would facilitate the understanding of complex cognitive activities, such that the activity of writing, reading or arithmetic, for example, is better understood if it is divided into functional subsystems, each of which forms a component called a unit. Thus, a system can be described as a group of interrelated units, each of which is defined by specific methods that control its functioning.

The modular theory has two methodological and cognitive benefits. From a methodological point of view, the approach with an analytical procedure that dismantles its subject matter must

be followed by a compositional procedure. Thus, the theoretical model should allow the development of sub-theories limited to limited areas. Thus, it is possible to reach greater accuracy in analyzing the details, on the one hand. On the other hand, the model should provide a general framework for integrating those sub-theories that function as systems/units into a single organic system. In this way - from the cognitive point of view, by taking the systemic perception as a framework, we preserve the general perception that is very important in understanding the studied phenomena and facts.

Key words: Modularity, Cognitive Linguistics, Holistic theory, Atomism, Naturalism.

مقدمة:

لئن اتّجهت بعض الآراء إلى عدّ اللّسانيّات العرفانيّة متينة الصّلة بعلم النّفس العرفانيّ، لأسباب مفهومة، فإنّنا نرى أنّه من المقبول، بل من الأوْلى – في سياق الدّرس اللّساني – أن نُجاري اللّسانيّ المجريّ أندراس كرتز (Andras Kertesz)[1] (2004: 17) في اعتباره اللّسانيّات العرفانيّة فرعًا من فروع العلم العرفانيّ. وتشتمل هذه اللّسانيّات على جملة من النّظريّات التي تأخذ على عاتقها معرفة اللّغة وتتناول عمليّات عرفانيّة أخرى تشكّل نظامًا موحَّدًا. ومن ثمّ تكون العلوم المندرجة تحت اللّسانيّات العرفانيّة عرفانيّةً.

وفي هذا الإطار، نجد أنّ علم الدّلالة العرفانيّ، بما هو فرع من فروع اللّسانيّات العرفانيّة، يتميّز بأنّ:

(1) Kertész, András: Cognitive Semantics and Scientific Knowledge: Case Studies in the Cognitive Science of Science. Amsterdam & Philadelphia: Benjamins, 2004.

(1) مجال بحثه «معنى» العبارات اللّسانيّة بوصفها جزءًا من العرفان.

(2) طرائقه هي طرائق اللّسانيّات التّجريبيّة.

(3) هدفه المركزيّ، بين أهداف أخرى، يتمثل في إعادة تشـــكيل المسائل المتعلّقة بطبيعة العقل والمعرفة عبر الاهتمام بها تجريبيًّا وبطريقة عابرة للاختصاصات، وذلك للإجابة على المسائل الفلسفيّة الكلاسيكيّة أو لإقصائها.

(4) يحتوي المقاربتين المنظوميّة والهوليّة معًا.

أمّا شوارز (Schwarz)(1992: 44) التي نقل عنها كرتز[1] فترى أنّه يجب أن نميّز في اللّســـانيّات العرفانيّة بين اتّجاهين، يمثّلان نوعًا من الثّنائيّة التي تسم مجمل العلم العرفانيّ، هما المقاربة المنظوميّـــة والمقاربة الهوليّة. قد تندّ بعض الأعمال التي ظهرت حديثًا (منذ عقد أو يزيد) عن هذه الثّنائيّة، ولكن إجمالًا، فإنّ اللّســـانيّات العرفانيّة تنقسم إلى هذين الحقلين.

1 - المقاربة الهوليّة

بحســـب **دليل أكسفورد للفلســـفة** تُعرّف الهوليّة (holism=الكليانيّة) بأنّها «أيّ رؤية تقرّ أنّ خصائص العناصر الفرديّة في مركّب محدّدة من قِبَل علاقات تقوم بينها وبين عناصر أخرى»[2].

أمّا **موسوعة راوتلدج للفلســـفة** فتعدُّ «الهوليّة الذّهنيّة (أو الدّلاليّة) النّظريّة التي

(1) Cité par: Kertész, András: Cognitive Semantics and Scientific Knowledge: Case Studies in the Cognitive Science of Science. Amsterdam & Philadelphia: Benjamins, 2004, p18.

(2) تد هونرتش (محرر)، **دليل أكسفورد للفلسفة**، ترجمة نجيب الحصادي، ليبيا، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ص 778.

تتحــدّد فيها هويّة محتوى المعتقد (أو معنى الجملة التي تعبّر عنه) بمكانها في شــبكة المعتقــدات أو الجمل التي تتضمّن نظريّة كاملــة أو مجموعة من النّظريّات. ويمكن أن تُناقض وجهتي نظــر أخريين: الذّرّيّة والجزيئيّة. الجزيئيّــة تميّز المعنى والمحتوى من حيث أنّها أجزاء صغيرة نســبيًّا من شــبكة بطريقة تسمح للعديد من النظريات المختلفة بتقاسُــم تلك الأجزاء. فعلى ســبيل المثال، معنى (مطاردة) يمكن أن يعدَّه القائل بالجزيئيّة محاولة للقبض. أمّا الذرّيّة فتميّز المعنى والمحتوى من حيث لا شيء في الشــبكة. إنها تقول إنّ الجمل والمعتقدات لها معنى أو محتوى بشــكل مستقلّ عن علاقاتها مع جمل أو معتقدات أخرى»[1].

لذلك فإنّ «للهوليّة الدّلاليّة مظهرين أحدهما لســانيّ والآخر ذهنيّ. فأمّا الشّكل اللّســانيّ فيعني أن معنى كلمة في اللّغة يعتمد على معاني كلّ الكلمات الأخرى. من ذلك، على ســبيل المثال، أنّ معنى (زرافة) قد يعتمد عــلى معنى (رقبة) و(طويلة). ومعنــى (طويلة) يعتمد على معنى (فضــاء)، وهكذا دواليــك، إلى أن تبدو معاني الكلمات كلها منتميةً إلى شبكة مترابطة»[2].

2 - المقاربة المنظومية

أمّا المنظوميّــة (modularity)[3] فعلى النّقيض من ذلك، إذ هي تقوم على «تصوّر تحليــلي للنظام العرفانيّ يرتكز على فرضية خاصيته القابلة للتقســيم وظيفيًّا». ولهذا التصوّر فائدة إجرائية؛ إذ من شأنه أن يُيسّر فهم الأنشطة العرفانية المعقّدة، من ذلك

(1) Block, Ned. Holism: mental and semantic, 1998, Routledge Encyclopedia of Philosophy, Taylor and Francis, https://www.rep.routledge.com/articles/thematic/holism-mental-and-semantic/v-1.

(2) Key Ideas in Linguistics and the Philosophy of Language, Edited by Siobhan Chapman and Christopher Routledge, Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009, p. 81.

(3) توجد مقترحات أخرى لترجمتها منها: القالبيّة أو التّقسيم إلى وحدات.

أن فهم نشـــاط الكتابة أو القراءة أو الحســـاب، مثلًا، يكون «أفضل إذا ما قُســـم إلى أنظمة فرعية وظيفية، يشـــكّل كلّ منها مكوّنًا يُســـمّى وحدة. وهكذا يمكن وصف نظام ما باعتبـــاره مجموعة من الوحدات المترابطة، تُعـــرف كلّ واحدة منها بمناهج مخصوصة تتحكّم في اشتغالها»[1].

كما أنّ المنظومية تقوم على الاعتقاد بوجود «وحدات مكثَّفة تعالج معلومة صوتية أو صرفية دون الرجوع إلى مستويات أخرى للّغة»[2]. وهي تقوم على افتراض مفادُه أن العقل يتكوّن من وحدات[3] (modules) مستقلّة ومكثَّفة ومتخصّصة. والمقاربة المنظومية ببســـاطة هي «مقاربـــة تنطلق من منوال نظري يحتـــوي عددًا من الأنظمة الفرعية المستقلة التي تُدعى وحدات، حيث تتولى كل وحدة معالجة إشكالية محدّدة. ويمكـــن أن تُعدَّ كل وحدة مكوّنة لنظرية جزئيـــة – أو نظرية صغرى – تتكوّن من نظام من القواعد (المحلّية) ولها مجال تطبيق مخصوص. وترتبط مختلف الوحدات فيما بينها بعد ذلك بواســـطة نظام قواعد النظام الشارحة (أو الواصفة) (métarègles). ولتكون كلُّ وحـــدة جزءًا من النظام، عليها أن تكـــون مرتبطة، على الأقل، بوحدة أخرى بواسطة القواعد الشارحة»[4].

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) Key Ideas in Linguistics and the Philosophy of Language, Edited by Siobhan Chapman and Christopher Routledge, Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009, p. 21.

(3) وحـــدة اللغة (language module) هي بنية افتراضية في الدماغ البشري أو في النظام العرفاني، يزعم بعض علماء اللسانيات النفسية، مثل ســـتيفن بنكر (Steven Pinker)، أنها تحتوي قدرات لغوية فِطريّة. وثمّـــة نقاش يجري عن هذا الموضوع في حقـــول العلم العرفاني وعلم الأعصـــاب. وقد ارتكز جزء من النقاش الدائر حول معنى الوحدة على الأفهام المختلفة لهذا المفهوم. ومع ذلك فثمة ضرب من الإجماع في الدراسات التي تناولتها على أن الوحدة تُعدُّ ملتزِمةً بمعالجة التمثيلات المتخصّصة.

(4) Henning Nølke, Linguistique modulaire: de la forme au sens, Leuven: Peeters, 1994, p. 11.

والملاحظ أنّ لانغاكير يُميّز بين «الشّكلانيّة» و«الوظيفيّة»، في حين أنّ لايكوف وجونسون يتحدّثان عن «جيل أوّل» للعلم العرفانيّ مقابل «جيل ثان» له.

3 - منزلة اللسانيات العرفانية من العلوم العرفانية في المقاربة الهولية

تُوافق المقاربةُ الهوليّةُ اعتبارَ اللّسانيّات العرفانيّة فرعًا من فروع العلم العرفانيّ. ويشكّل اشتمالها على جملة من النّظريّات المتعلّقة بمعرفة اللّغة، بالإضافة إلى عمليّات عرفانيّة أخرى، نظامًا موحَّدًا. أمّا المقاربة المنظوميّة فتُوافق النّحوَ التّوليديَّ الذي لا يجد أصحابه غضاضة في أن تستقلّ معرفة اللّغة عن غيرها من المعارف.

ويتمثّل أحد الأمثلة النّموذجيّة للّسانيّات المنظوميّة العرفانيّة في ما يُسمّى علم الدّلالة ذا المستويين على نحو ما نجده عند برويش (Bierwisch, 1983) وبرويش ولانغ (Bierwisch and Lang, eds., 1989) وغيرهما. المثال الآخر يتمثل في علم الدّلالة المفهوميّ/ التّصوّريّ عند جاكندوف (انظر: Jackendoff, 1983, 1990).

أمّا الأمثلة النّموذجيّة للهوليّة فتتمثّل في القائمة الواردة في الهامش 8 من الفصل الأول (ص – ص 218 – 219) من كتاب كرتز (2004)[1]. وتشمل هذه القائمة الكتب الكلاسيكية الآتية: جورج لايكوف ومارك جونسون «الاستعارات التي نحيا بها (1980)، وليونار تالمي (Leonard Talmy) «كيف تُهيكل اللغة الفضاء؟» (1983)، و«أطر الفهم ودلالته» لتشارلز فيلمور (1985)، و«الفضاءات الذهنية» لجيل فوكونييه (Gilles Fauconnier) (1985)، و«المرأة والنار والأشياء الخطرة» لجورج لايكوف (1987)، ومجلّدي دونالد لانغاكير عن «أسس النّحو العرفانيّ»

(1) نقلها كيرتز بدوره عن مقدّمة كتاب:

Theodorus Albertus Johannes Maria Janssen, Gisela Redeker, Cognitive Linguistics: Foundations, Scope, and Methodology, Berlin- New York, Mouton De Gruyter, 1999, p 1.

(1987 و1991)، وكتاب ليونار تالمي «القوى الدينامية في اللّغة والعرفان» (1988)، وكتاب بريجيدا رودزكا أوستين (Brygida Rudzka – Ostyn)»محاور في اللّسانيّات العرفانيّة» (1988)، وكتاب جورج لايكوف ومـــارك تورنر (George Lakov and Mark Turner) «أكثـــر من ســـبب وجيـــه» (1989)، وكتاب إيف ســـويتسر (Eve Sweetser) «مـــن التّأثيل إلى التّداوليّة» (1990)، وكتـــاب رونالد لانغاكير «مفهوم وصورة ورمز» (1991).

ويُعدُّ كتـــاب أندرياس كرتز المشـــار إليه أعلاه محاولة للإجابة على الإشـــكالية المركزية الآتية:

ما آفـــاقُ النظرية العرفانية للاســـتعارة والمقاربة الثنائية المســـتوى لعلم الدلالة العرفاني وما حدودُهما، إن تم تطبيقهما على المعرفة العلمية؟[1]

وتزعم كلّ من النظرية العرفانية للاســـتعارة والمقاربة ذات المستويين أنها تُسهم إسهامًا فاعلًا في علم الدلالة المعجمي[2].

4 - طبيعة المعالجة المنظومية

يعالج المبدأ المنظومي العناصر المترابطة بطريقة مستقلة. وهذا المبدأ حديث عهدٍ باللســـانيات، بيد أنه مســـتعمَل في مجالات شتى. بشـــكل عام، يهتمّ المبدأ المنظومي بدراســـة الصلات بين ملَكة اللغة والقدرات العرفانيـــة، التي يُعنى علم النفس بها. وبشـــكل أكثر تحديدًا يفكّك المبدأ المنظومي النشاط اللغوي. ويُعدّ نعوم تشومسكي (1981) أوّل لساني يتحدث عن الوحدات، ويطبّق المبدأ المنظومي على النحو، ولكن

(1) András Kertész, Cognitive Semantics and Scientific Knowledge: Case studies in the cognitive science of science, Amsterdam: John Benjamins B.V., 2004, p. 3.

(2) Ibid.

وحداته، ولا سيما التركيبية (الأدوار الدلالية، الربط، التحكّم، الحال الإعرابية، المراقبة، القيد). أمّا نولك فقد استعمل هذا المبدأ في دراسة التبئير (1994) ثم وسّع نظره ليشمل طبيعة المقاربة المنظومية ومقتضياتها (1999)، أمّا روليه (E. Roulet) (1999) فقد استعمل المبدأ المنظومي في تحليل الخطاب[1].

وبيّن نولك أن بعض الصياغات النظرية التي تدّعي أنها «نحو منظومي» أو «تحليل متعدد المستويات» إن هي إلّا صياغات نظرية «انطباعية» أحرى بأن توصف بأنها انتقائية، بالمعنى السلبي للانتقاء.

5 - أسس اللسانيات المنظومية

إنّ صلاحية أيّ نظرية من النظريات تتوقف على قدرتها الوصفية وفي قدرتها التنبّئية، يقول هاوكنغ: «تكون نظريةٌ من النظريات صالحة متى كانت مستجيبة لهذين الشرطين: الشرط الأول أن توفر تلك النظرية وصفًا دقيقًا لفئة ملاحظة واسعة وفق منوال لا يحتوي إلا على بضعة عناصر اعتباطية، أما الشرط الثاني فيتمثل في إتاحة تلك النظرية إمكان القيام بتوقعات دقيقة تتعلق بنتائج الملاحظات المستقبلية»[2]. (Hawking 1989: 28)

وقد هدف نولك إلى:

1) وضع الأسس المنهجية للسانيات المنظومية.

2) تقديم بعض العناصر الدقيقة التي يمكن أن تكون جزءًا لا يتجزأ من منوال

(1) Jean-Marcel Léard et Sébastien Marengo, Grammaire sémantique modulaire: Catégories lexicales, reference, predication, 2013. shorturl.at/bvzU3

(2) Stephen W. Hawking, Une brève histoire du temps. Du big bang aux trous noirs, Paris: Flammarion, 1989.

منظومي، بالإضافة إلى بعض التحليلات المنجزة ضمن هذا المنوال. (Nolke 1994: 7)

ويعرّف نولك المقاربة المنظومية بقوله:

«المقاربة المنظومية بكل بساطة هي مقاربة تستند إلى منوال نظري يحتوي عددًا من الأنظمة الفرعية المستقلة المسمّاة وحدات (modules)، حيث تُكلَّف كل وحدة بمعالجة إشكالية محصورة. ويمكن أن تُعدُّ الوحدة مكوِّنةً لنظرية جزئية – أو نظرية مصغّرة – تحتوي نظامًا من القواعد (المحلية) مع مجال تطبيق مخصوص. وترتبط الوحدات المختلفة بعد ذلك فيما بينها بمساعدة نظام قواعد عامة، هي قواعد النظام الواصفة. ولكي تكون كل وحدة جزءًا لا يتجزأ من النظام، ينبغي أن ترتبط كل وحدة بوحدة أخرى على الأقل عبر القواعد الواصفة». (Nolke 1994: 11)

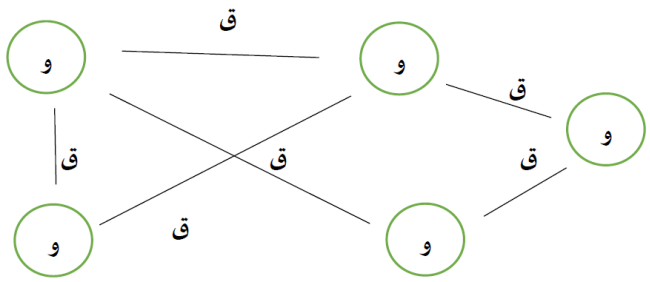

و: وحدة

ق: قاعدة واصفة

الوحدات في النظرية المنظومية والعلاقات بينها عبر القواعد الواصفة

لقد ظلّت التداولية في منزلة هجينة: إمّا أنها موازية للأسلوبية، بصفتها تشترك معها في اشتقاقها من اللسانيات، غير أن الأسلوبية عكفت – في معظم الأحيان – على مقاربة النصوص الأدبية، في حين أن التداولية اتخذت لها مدوّنة الكلام اليومي. وإمّا أن التداولية ظلّت جسرًا للعبور من المعطى اللغوي إلى المعطى السياقي، المقامي أي غير اللغوي. ومن ثم فإن قلق الانتماء إلى التحليل اللساني ظل ملازما للتداولية،

الأمر الذي حدا بنولك إلى الاستغراب من أن قلة قليلة من اللسانيين اعتنت بإمكان «تنقية» التداولية لتكون اختصاصًا لسـانيًّا خالصًا. وهذا ما جعل نولك يتخذ هذا التمشّي. (Nolke 1994: 15)

ويرى نولك أن الهدف المزدوج للسانيات يتمثل في وصف شكل اللسان وتفسير إنشاء المعنى انطلاقًا منه. (Nolke 1994: 16)

ويقول كواين معرّفًا المعنى:

المعنى هو ما يصير الجوهر (الماهية) إليه عندما ينفصل عن الشيء الذي يرجع إليه ويرتبط بالكلمة[1]. (Quine 1953: 22)

عندما نريد تفسير العلاقات بين الشكل والمعنى، فإننا إمّا أن ننطلق من المعنى ونتجه نحو الشكل، أو أن ننطلق من الشكل ونتّجه نحو المعنى. ففي الحالة الأولى نكون بإزاء مقاربة توليد، وفي الحالة الثانية نكون بإزاء مقاربة تحليل. (Nolke 1994: 16)

وتختلف المقاربتان مجالًا ومنهجًا ونتائجَ.

وقد حاول نولك أن يعتمد مقاربة توليد، إذ اهتم بالآليات اللسـانية التي تمكّننا من تشـفير رسـائلنا: وحاول أن يفسّر القواعد التي تحكم التكوين الجيّد للأقوال وإنشاء المعنى كذلك. (Nolke 1994: 16)

إن سعي البحث اللساني بمختلف أدواته ومناهجه ومنطلقاته إلى تجسير الفجوة بـين اللفظ والمعنى قد ظلّ مُلازمًا للمحاولات النظريـة والمعالجات التطبيقية التي حاول من خلالها اللسـانيون إيجاد قراءة مقنعة تحيـط بخصائص العلاقة بين اللفظ

(1) W. V. Quine, From a Logical Point of View. Cambridge Harvard University Press, 1953.

والمعنى إحاطة لا تقوم على التحيّز أو اتخاذ موقف لا تعضده الوقائع. وفي هذا الإطار نجد التعاور بين فروع البحث اللساني، فالحديث عن انفصال مستويات التحليل اللساني لا يعدو أن يكون إجرائيًّا مدرسيًّا، فـ«اختصاصات اللسانيات (الصرف، التركيب، إلخ.) تتقاسم المهمة العظيمة المتمثلة في تقريب الشكل إلى المعنى. لذلك فكل اختصاص يعرّف مجاله الخاص، أي مجموع المشكلات التي يُفترض أن يحلّها. ولكن يحدث أن يعود اختصاصٌ إلى ظواهر تنتمي إلى اختصاصات أخرى لصياغة قواعده. هذه العودة ليست في الغالب ضمنية ومرتكزة على حدس لا يتوافق بشكل صادم مع الدقّة التي يدّعيها في الغالب أتباع نظرية معيّنة». (Nolke 1994: 17)

6 - مميّزات المقاربة المنظومية

إنّ من أهمّ ما يميّز المقاربة المنظومية جمعها بين دقة الوصف وجودة التفسير، إذ «تسمح، من جهة، بالحصول على دقة كبيرة في وصف ما نقوم به. في الواقع باقتصارنا على إشكالية محدودة يمكننا أن نقترح تعريفات أدق وتحليلات مفهومية أبعد مدى للمفاهيم المتناولة بالدرس، ويمكننا كذلك تحديد مجال الدراسات باقتراح تصنيفات مناسبة مرتكزة على معايير إجرائية، إلخ. وتفتح المقاربة المنظومية من جهة أخرى المجال لمستوى تفسيري للتحاليل؛ لأنها تمكّننا من تحديث الصلات والعلاقات النظامية بين الظواهر المدروسة (والمحدَّدة) مستقلًّا بعضها عن بعض». (Nolke 1994: 18 – 19)

ومن شأن اعتماد المقاربة المنظومية تلافي الارتباك الحاصل في بعض النظريات غير المنظومية التي تكون تحاليلها عُرضة للتداخل وتفاسيرها مظنّة الضعف وتطرّق الشكّ إليها. لذلك فـ«العمل منظوميًّا طريقة ناجعة لتجنّب التفكير الجافّ القائم على الدور الذي يظهر بكثرة. إن مقاربة (غير منظومية) تعود إلى «تعريفات متداخلة»

يمكن أن تصف العلاقات الموجودة بين المفاهيم المدروسة، ولكنها تفتقد من حيث المبدأ لكل إمكان لإعطاء تفسيرات خارجية. على العكس من ذلك، ففي المقاربة المنظومية، متى ضُمن الاستقلال التعريفي، فإن الدراسة المقارنة تكتسب «قوة» تفسيرية». (Nolke 1994: 19)

7 - المحاذير المنهجية في المقاربة المنظومية

لقد نبّه نولك إلى محاذير منهجية تقع فيها كثير من النظريات اللسانية، وليست المقاربة المنظومية بمعصومة من الوقوع في براثنها، ولعلّ أبرزها خطر الانتقائية، إذ يختار الدارس الظواهر التي تنسجم مع تصوّراته ويستبعد ما لا ينسجم معها. يقول نولك: «ثمة خطر يلازم كل مقاربة منظومية: توشك أن نقع في مستنقع الانتقائية، حيث يُباح كل شيء. ينبغي أن تكون لنا آليات للضبط كي نتجنب الحلول الوقتية وتحميل النظرية فوق ما تحتمل، وهو خطر دائم. علينا بادئ ذي بدء أن نحدّد مجال بحثنا. وهذا شرط مسبق لكل نشاط علمي. وبتطلعنا إلى لسانيات اللسان نكون قد طرحنا شروط أنواع الوحدات المقبولة في نظامنا. والحال، أنه ينبغي بالنسبة إلى المقاربة المنظومية أن نلاحظ عددًا من الشروط المنهجية الإضافية، شرطان منها أساسيان:

- علينا أن نضمن الاستقلال المتبادل للوحدات.
- علينا أن نسعى لوضع جهاز مفهومي متجانس يسمح بربط صلات دقيقة بين الوحدات.

وإن هذا الاستقلال المبدئي بين الوحدات هو علّة وجود كل فكرة منظومية، إن حملنا الأمر على محمل الجدّ». (Nolke 1994: 19)

ويشير نولك إلى نظرة سائدة تقوم على الاسترسال والترتيب بين طبقات التحليل

تركيبيًّا ودلاليًّا وتداوليًّا مفنّدًا إيّاها لأن الدراسة التجريبية لا تسوّغها، كما يلاحظ تخلي النحو التوليدي عن المبدإ الاشتقاقي، يقول:

«بحسب تصوّر ذائع، ينبغي أن تدخل الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية في علاقات اشتقاقية: إذ في البداية نقوم بالتحليل التركيبي، ثم يأخذ علم الدلالة المشعل، وفي النهاية تنطلق التداولية من نتائج التحليلين التركيبي والدلالي. هذا التصور يؤدّي بنا إلى تجميعٍ للوحدات وإلى ترتيبٍ اشتقاقي للقواعد الواصفة التي تربط وحدات مختلف المجموعات. والحال أن هذا الترتيب لا يجد تسويغه مسبقًا في الدراسة التجريبية، ويبدو لي أن من أعراض ذلك من تخلي النحو التوليدي (تشومسكي) عن المبدإ الاشتقاقي وتعويضه بشروط عامة في النظام (انظر Rouveret 1987)». (Nolke 1994: 19 – 20)

وقد خلُص نولك إلى مبدإ ينتظم عمل الوحدات ضمن المنوال المنظومي، صاغه على النحو الآتي:

مبدأ النفاذ العام: يجب أن تكون كل وحدة قابلة لأن يُنفَذ إليها انطلاقًا من أي وحدة أخرى. (Nolke 1994: 20)

ويوضّح هذا المبدأ بقوله: «يضمن هذا المبدأ أن تؤدي كلّ وحدة دورًا في النظام. والنتيجة المباشرة لهذا المبدإ هو التخلّي عن كلّ شرط عامّ ذي طبيعة اشتقاقية، لأنه لم يقُل أيّ شيء عن المسلك الذي يجب اتباعه للمرور من وحدة إلى أخرى. لا فقط هذا المسلك ليس مقصودًا بالضرورة، ولكنه يمكن أن يتمّ المرور بعدد من الوحدات الوسيطة الأخرى». (Nolke 1994: 20)

ويحتكم النظام المنظومي من منظور نولك إلى مبدأين، لعلّه من السائغ أن نعدَّ أوّلهما مستجيبًا لمبدأ شفرة أوكام، وثانيهما عقدًا للصلة بين الفكر والواقع، يقول:

«والواقع أن النظام المنظومي في تطور مستمر وتطوره محكوم بمبدأين متساويين:

- مبدأ الاقتصاد النظري: ينبغي البحث عن أبسط حلّ نظريًّا.
- مبدأ العلاقة الجدليــة بين النظرية والتجريب: هــدف البحوث المخصوصة حاسم دائمًا في الاختيارات النظرية». (Nolke 1994: 20)

ويشير نولك إلى مسألة منهجية تتمثل في احتياج اللساني إلى أخذ فكرة عن طبيعة المعنى، حتى يقترح منوالًا مناسبًا لتعرُّف طرائق إنتاجه:

يتغيّا المنوال المنظومي الذي يقترحه نولك تبيُّن كيفية إنشــاء المعنى، وهذا يقتضي تكوين فكرة عن طبيعة المعنى. والحال أن المعنى يختلف بشــكل جوهري باختلاف التأويلات التــي يؤوِّل بها المتكلمون الأقوال التي يســمعونها (أو يقرؤونها) ويتبع ذلك أننا نحتاج إلى نظرية، أو بشكل أدق إلى منوال للتأويل. لا يتعلق الأمر بتحليل المســارات العرفانية التي تضمها التأويلات الواقعية. فهذا يخرج بوضوح عن حقل اللســانيات. ولكن يمكن القول إننا نحتاج إلى شــكلنة الواقع، إلى جعل الخطاب الواقعــي خطابًــا مثاليًّا. وليس في الأمر مــا يزعج. فكل علم يتقــدّم عبر التعميم والتجريد. وهذا التمشي لا يخفي أي مصادرة أنطولوجية: إنه لا يقتضي أي افتراض عن المســار التأويلي الواقعي. فمثل تلك الافتراضات تنتمــي إلى العلوم العرفانية. (Nolke 1994: 22)

8 - الطابع التفسيري للتحليل اللساني: نواة المعنى

كيف يكون التحليل اللساني ذا طابع تفسيري؟ عن هذه الإشكالية أجاب نولك قائلًا:

«يتميز النظام التفســيري بالقدرة على التوقّع: يتوقّع الأقوال الممكنة وتأويلاتها

المفترَضة. إنّ النظام التفسيري هو نظام قابل للدحض بالمعنى الذي ذهب إليه كارل بوبر (Popper)». (Nolke 1994: 26)

ففي العمل الذي يتخذ البنائيــة إطارًا منهجيًّا يُعدُّ «المعنى «الإجمالي» للقول أكثر من مجموع مكوّناته الدلالية. بــل إن الحديث عن «معنى إجمالي» ضرب من العبث، لأنّ قــولًا معيّنًا قد يُؤوِّلــه مخاطَبون كثر تأويلات مختلفــة. وفي مثل هذه الظروف، يبدو لي من الضروري القبول بفرضية خارجية أن نكون قادرين على تمييز نواة معينة للمعنى، بالنسبة إلى قول معيَّن، يُبيّنها ذلك القول».(Nolke 1994: 28)

يقترح نولك فرضية وجود نواة للمعنى، وهي نواة تضمّ جوانب يمكن صياغتها شكليًّا ويمكن تحليلها حســابيًّا، ولكنها تضمّ كذلك جوانب غير شكلية تحتاج إلى تأويل خارجيّ. لذلك تطرح هذه الفرضية مشكلتين تنبثقان ضرورة:

المشكلة الأولى: كيف يمكن توضيح هذه النواة؟

المشكلة الثانية: كيف يمكن تمثيل نواة المعنى؟

إجابةً على السؤال الأخير، يوضّح نولك أنّنا نقترح في معظم الأحيان اعتماد كتابة صورية. هــذه الكتابة تلتقط مظاهر معنى القول المعتــبرة بصفتها مراكز، وإدخالها يجعل الحســابات والتحاليل منتِجة وإجرائية. ثمّة مظاهر أخرى للمعنى ستُوصَف بطريقة غير صورية بمعنى أننا نعدّها مناسبة للتحاليل.

وإنّ الحاجــة إلى تمثيل دلالي تقتضي القبول بفرضية خارجية: بعض مظاهر المعنى أكثر مناسَبة للإجراءات التأويلية من بعض. وهذه الفرضيات ليس فيها شيء صادم. ويبــدو أنها تضمّ معظم البحــوث الدلالية الجارية حتى يــوم الناس هذا. (Nolke 1994: 28)

9 - المنظوميّة مقابل الهوليّة

لمّــا كان الوصول إلى حلّ عــامّ أمرًا ممتنعًا، في ظلّ غمــوض كثير من المعطيات، فإنّ مهمّة اللّســانيّ تتمثّل في تحديد الشّروط المخصوصة التي على أساسها يمكن أن نتحصّل على الحلول الجزئيّة. مثل هذا الافتراض الخلفيّ الذي يستهدف تحديد مكان المشكل، هو فرضيّة تجريبيّة مركزيّة للّسانيّات العرفانيّة.

- معرفة اللّغة جزء من العرفان.

إذن بإمكاننا أن نحدّد السؤال الآتي:

- ما معرفة اللّغة إذا كانت معرفة اللّغة جزءًا من العرفان؟

لقد قدّمت المقاربتان المنظوميّة والهوليّة إجابتين مختلفتين عن هذا السؤال.

فأمّا **المقاربة الهوليّة** فترى أنّ معرفة اللّغة وســائر العمليّات العرفانيّة تكوّن نظامًا موحَّــدًا (هوليًّا). يقول لانغاكير: «النحو (أو الإعراب) لا يشــكّل مســتوى تمثيل مســتقلًّا شــكليًّا. [...] ليس ثمّة تمييز دالّ بين النّحو والمعجم. فالمعجم والصّرف والإعراب تشــكّل استرســالًا لبنى رمزيّة، يختلف بعضها عن بعض عبر وســائط (parameters) مختلفة ولكنّ تقسيمها إلى مكوّنات منفصلة، لا يكون إلّا اعتباطيًّا».[1] ويقول كذلــك: «إنّ التّمييز بين علــم الدّلالة والتّداوليّة (أو بين المعرفة اللّســانيّة والمعرفة الواقعة خارج اللّسان) هو تمييز مصطنع إلى حدّ كبير، وإنّ التصوّر الوحيد

(1) Grammar (or syntax) does not constitute an autonomous formal level of representation. […] There is no meaningful distinction between grammar and lexicon. Lexicon, morphology, and syntax form a continuum of symbolic structures, which differ along various parameters but can be divided into separate components only arbitrarily. (Langacker 1987: 2–3).

الصّالح لعلم الدّلالة اللّسانيّ هو ذاك الذي يتجنّب مثل تلك الثّنائيّات [...]»[1].

إنّ مركزيــة المعنى في النحو العرفاني هــي أحد أهم مظاهر تَرِكــة علم الدلالة التوليدي في اللســانيات العرفانية. فالمعنى في اللسانيات العرفانية أساسي ومخطَّطٌ له ليتّجه بشــكل مباشر نحو البنى الفونولوجية. وهــذا يقتضي رفضَ المنظومية وتبنّيَ المنوال الموسوعي للمعجم، وهو اعتقاد يرى أن كلّ ضروب المعلومة الموسوعية عن الوحــدات المعجمية هي جزء لا يتجزأ من معناها. وفي المقابل، فإنه لا يمكن وضع تمييــز نظامي بين المعرفة المعجميــة (المرتبطة بالكلمة) والمعرفة الموســوعية (معرفة العــالم). إذ المعرفة المعجمية تنتظم نمطيًّا في أطُرٍ، هــي مركَّباتٌ منظَّمةٌ عن المعلومة المرتبطة بمفهوم معيّن.

ومركزية المعنى ليست مسلَّمة ببساطة، ولكنها تُخبر عن بنية اللسانيات العرفانية برمّتها. إنّ اللســانيات العرفانية تركّز على كلٍّ من المعنى المعجمي والمعنى النحوي. أمّا النحو التوليدي فيُهمل المعجم، معتبرًا إيّاه قائمةً من حالات الشذوذ، ويفترض أن النحو بنية شــكلية، لا معنى لها. وعــلى النقيض من ذلك، فــإن البنية النحوية بحسب اللســانيات العرفانية هي نتاج معالجة تخطيط، وهي تجريدٌ للمعنى البنائي. ومن ثمّ فإنّ اللسانيات العرفانية تدّعي أنّ لكلّ اللغة معنى، يحتوي نحوًا، وأن المعنى النحوي هو معنى خُطاطي شديد التجريد.

وفيما يتصل بذلك، فإن اللســانيات العرفانية شديدة الحرص كذلك على المعنى البنائــي، ذلك أن بعض التراكيب، من قبيل (س ناهيك عن ص) لها معنى لا يمكن التنبؤ به من مجموع أجزائه. فأجزاء هذا المعنى يمكن اعتبارها تقليديًّا تداوليّةً بشكل

(1) The distinction between semantics and pragmatics (or between linguistic and extra-linguistic knowledge) is largely artefactual, and the only viable conception of linguistic semantics is one that avoids such false dichotomies […]. (Langacker 1987: 154).

كبير (ومن هنا يتبيّن لنا تكرار رفض اللسانيات العرفانية للمنظومية)[1].

وتُعدُّ فلسفتا كواين (Quine) الهولية ودوميت (Dummet) الجزيئية نموذجين لفلسفة اللغة يتلخّصان في الأطروحتين الآتيتين:

• الوحدة الدلالية الدنيا ليست الملفوظ ولكنها اللغة برمّتها، أي كلّ ملفوظات المتكلم الماضية والحاضرة والمستقبلية (سواء أنطق بها أم لم ينطق، ما دام هناك اتجاه لإمكان ورودها).

• كل ملفوظ مَدين بدلالته إلى انتمائه إلى شبكة متشعّبة من الملفوظات التي لا تتطابق مع اللغة كلّها، على الرغم من أنها شبكة واسعة ومركّبة[2].

وقد فرّع أندراس كرتز (Andras Kertesz) (2004: 20 – 21) الافتراض الهوليّ إلى ثماني أطروحات:

(1) أطروحة التّعقّد (complexity): فالعرفان – لا يتكوّن من أنظمة فرعيّة مستقلّة. ومعرفة اللّغة يحدّدها الذّكاء البشريّ بشكل عامّ وليست ملَكة اللّغة التي يُفترَض أنّها مستقلّة عن ملَكات ذهنيّة أخرى. أكثر من ذلك، فإنّه لا يمكن التّمييز بين معرفة اللّغة ومعرفة العالَم. أخيرًا، فإنّ معرفة اللّغة لا تقبل القسمة ولا تتكوّن من أنظمة فرعيّة منفصلة ومستقلّة.

(2) أطروحة عدم قابليّة التّشكيل (nonformalizability): فافتراضاتنا العلميّة

(1) Key Ideas in Linguistics and the Philosophy of Language, Edited by Siobhan Chapman and Christopher Routledge, Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009, p. 81. Key Ideas in Linguistics and the Philosophy of Language, Edited by Siobhan Chapman and Christopher Routledge, Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009, p-p. 21-22.

(2) di Maurizio Candiotto, Holism modéré? Paradoxe holiste et énoncés d'observation.

المتعلّقة باللّغة بوصفها قسمًا من العرفان لا يُمكن أن يُشكَّل.

(5) أطروحة الطّرازيّة (prototypicality): علـــم الدّلالة لا يقرّ بوجود كائنات خفيّة نظريّة، لكنّها بدلًا من ذلك تظلّ كامنة في مَقْوَلة الخطوط الطّرازيّة.

(8) أطروحة عدم مناسبة شروط الحقيقة: لا يمكن الحصول على معنى العبارات المعقّدة على أساس شروط الحقيقة.

(9) أطروحـــة المفْهَمـــة (conceptualization): لا يوجد خـــطّ فاصل بين البنى المفهوميّة والبنى الدّلاليّة. فالبنى الدّلاليّة يُحدّدُها منظور المفْهَمة.

(10) أطروحة التّنظيم الموســـوعيّ (encyclopedic systematization): التّنظيم المعجميّ التّقليديّ لمعنى الكلمة يجب أن يتمّ تعويضه بالتّنظيم الموسوعيّ.

(11) أطروحة المبادئ العرفانيّة: يجب أن يتمّ وصف البنى الدّلاليّة تبعًا للمجالات العرفانيّة. والنّحو محكوم بالمجالات العرفانيّة.

(6) أطروحة إضفـــاء المجازيّة (metaphorization): فإضفـــاء الطّابع المجازيّ مناسب لتنظيم المعرفة.

أمّا **النّظريّة المنظوميّة** فترى أنّ معرفة اللّغة نظام مستقلّ نسبيًّا (= منظومة/ وحدة) يتعالق مع أنظمة أخرى وهو ذاته تُهيكله تفاعلات أنظمة (فرعيّة) مستقلّة نسبيًّا.

إنّ فروع اللسانيات (الصرف، التركيب، إلخ) تتقاسم المهمّة العظمى المتمثلة في تقريب الشـــكل من المعنى. وهكذا فإنّ كل فرع منهـــا يعرف ميدان الوقائع الخاص بأي مجموعة من المشـــكلات التي يتصدّى لها. والحال أنه قـــد يعود فرعٌ إلى ظواهر تعود بالنظر إلى فرع آخر، لكي يشكّل ذلك الفرع قواعده. وهذا الرجوع ضمني في الغالب وقائم على حدسٍ يتمثل في أنه واقعٌ في تنافُر صارخ مع الدقّة التي يزعمها من

يتبعون نظريــة مخصوصة في معظم الأحيان. ولْنأخذ مثالًا معروفًا. ثمّة علاقة وثيقة بين القولين الآتيين:

1) أ. أوقفت الشرطةُ زيدًا.

ب. زيد موقوف من الشرطة*.

ولوصف هذه العلاقة، يســتحضر علماء التركيب مفهــوم التحويل أو مفهومًا مشابهًا. ولكن ما الذي يســمح بالحديث عن ضرب من التطابُق بين الجملتين؟ إنه كــون الجملتين ذاتي **معنى واحد** (وهو مفهوم دلاليّ بامتيــاز). ولكن ما الذي يعنيه بدقّة أن يكون للجملتين المعنى نفسُه؟ هل يوجد في هذا الصدد حدس مشترك جدير بأن يُستثمر في نظرية صورية؟ يبدو أنّ الأمر ليس على هذه الشاكلة. وفي الواقع، قبل التنظير يمكن لنا أن نفكّر في أنه إذا كنّا بإزاء شكلين مختلفين، فإننا نكون بإزاء معنيين مختلفين. وعلى كل حال، فثمة شيء مؤكّد مفادُه أنه لا يُســتعمَل شكلان مختلفان في وضعيات متطابقة. والحال أن المشــكل لا يتمثل في أننــا قد نتمكّن من تمييز فرق في المعنى بين الشــكلين؛ بل «إن المشكل يكمن في كون علماء التركيب لم يطرحوا أصلًا هذا الضرب من المشكلات»[1].

ويســتدرك نولك قائلًا: «وقد لا يبدو هذا النقص في الدقّة ذا نتائج ثقيلة في المثال المبني للمجهول؛ إذ نفهم حدســيًّا طبيعة التكافؤ الدلالي في الميزان. ولكن الوضعية ليست بهذا القدر من البساطة. الواقع أنها صفة ملازمة للمعطيات اللسانية وليست

(1) Henning Nølke, Linguistique modulaire: de la forme au sens, Leuven: Peeters, 1994, p. 18.
لا نوافــق نولك في حُكمــه بإطلاق، فالنحاة العرب، على ســبيل المثال، أبرزوا أن البنــاء للمفعول (أو للمجهــول) لا بدّ من أن يكون ثمّة معطى تداولي يبرّره: عدم معرفة الفاعل، شــدّة ظهوره، عدم الفائدة مــن ذكره. ولعلّ تغييب الفاعل في الجملة الفعلية التي يُبنى فعلها للمجهول، يزيد من تبئير الحدث الذي يحمله ذلك الفعل.

إلصاقًا بمســتويات عدّة (صوتية، تركيبية،...) وخصائص مختلفة (علاقات تركيبية متنوعــة، خصائص تصنيفيــة، إلخ.). إنه ما يســمّيه ميلنــر (J.C.Milner) تكتّلًا (concrétion)[1]. والتكتُّل (أو التكدُّس أو الاندماج) صفة ملازمة لنظام الألســن الطبيعية تجعل «المعطى الأدنى للســان، وهو الجملة، لا يزال شــديد التعقُّد قياسًــا إلى القضية الدنيا في اللســانيات»[2]. ويتمثّل التكتُّل عند ميلنر في أنّ «كل معطى من اللسان، شــديد الضآلة بحيث يمكن أن يمتدّ، يؤلّف دائمًا أبعادًا متعدّدة: فلا توجد ذرّة معجمية ليست شكلًا فونولوجيًّا واستعمالًا تركيبيًّا، ولا توجد جملة لا تَنتُج عن تطبيق مؤلَّف من قواعد تركيبية عدّة، إلخ.»[3]

وهكذا فإنه بالنسبة إلى كثير من الظواهر اللسانية، مثل تصرّف الظروف أو النفي، فإن الشــكل والمعنى مترابطان أشدّ الترابط ولا يمكن أن يكون لدى مقاربة صرفية تركيبية محضة، ولا لمقاربة دلالية محضة، أشياء مهمة تقولها في هذا الشأن، والحاصل أنّ اللساني سيكون مدفوعًا للإدلاء بتعليقات مؤثرة وكيفما اتفق لملء الفراغ النظري الذي تمثّله مقاربته، أو أن الظاهرة المعنية تكون خاضعة لتحليل غير صوري لا يأمل في أن يُوصَف بالعِلْميّة.

(1) راجعنا الأســتاذين صالح الماجري وعبدالرزاق بنور في مصطلــح (concrétion) فرجّح الأوّل أنّه قريب من مصطلح (figement)، ولذا يمكن ترجمته بالتكتّل أو التكدّس أو الاندماج أو التكاثف وذهب الثاني إلى أنّ هذا المصطلح من اللغة العامّة، يفيد ترابطًا متعدد المستويات والأشكال والأفراد، ويقصد به ميلنر نظام الأنظمة لاســتحالة تحقيق الذريّة في الأمثلة الصناعيّة بإفراد مثال يهم المســتوى المعجمي مثلا دون أن يهم الصوتيات أو الصرف والتركيب، ورأيه هذا مهمّ في ســياق الذريّة–التكوينيّة (atomism–compositionality)، إلاّ أنّ المقاربة الهوليّة–السياقيّة تتجاوزه لأنّه مفترض قاعديّا حيث الكلّ غير قابل للتجزئة بالطريقة نفسها واقترح تعريبه بـ"الخرسنة".

(2) Reidar Veland, Les marqueurs référentiels: celui-ci et celui-là: structure interne et déploiement dans le discours direct littéraire, 1996, p.100.

(3) Jean-Claude Milner, Introduction à une science du langage, Paris, Seuil, 1989, p. 113.

واهتمامًــا من المنظّرين بهذه المعضلة، فقد بــدأوا تطوير مناويل منظومية، والمثال المعروف هو – بلا شــك – نظرية التحكّم والربط التي طوّرها تشومسكي وطلبته، ولكن ثمة مناويل أخرى عدة غيره.

وتسمح المقاربة المنظومية، من ناحية، بالحصول على دقة كبيرة في وصف الظواهر. وفي الواقع فإن اقتصارنا على إشــكالية محدودة يمكن لنــا أن نقترح تعريفات أدقّ وتحاليل مفهومية أعمق للمفاهيم الموضوعة موضع تنفيذ. ولعلّه من الأجدى تحديد ميدان دراســتها باقتراح تصنيفات مفيدة تتأسّــس على معايير إجرائية، إلخ. ومن ناحية أخرى، فإن المنظومية تفســح المجال لمســتوى تفسيري للتحاليل، لأنها تجعل من الممكن تحديث الصِّلات والعلاقات النســقية بين الظواهر المدروسة (والمعرّفة) مستقلّة بعضها عن بعض[1].

ويــرى نولك أنّ العمــل منظوميًّا طريقة ناجعة لتفــادي التفكير الدوري المملّ الذي يواجهنــا في كثير من الأحيان. ومن المؤكد أنه يمكــن لمقاربة (غير منظومية) تلجأ إلى تداخُل في التعريفات، أن تصف العلاقات القائمة بين المفاهيم المدروســة، ولكنها تحرم نفسها منذ البدء من كل إمكانية لإعطاء تفاسير خارجية. وعلى النقيض من ذلك، ففي المقاربة المنظومية، متى ما ضُمِنَ الاســتقلال التعريفي، فإن الدراسة المقارنية من شأنها أن تُكسِبها «قوّة» تفسيرية[2].

وينتهي نولك إلى اعتبار أن المقاربة المنظومية موصى باعتمادها في اللسانيات[3].

(1) Henning Nølke, Linguistique modulaire: de la forme au sens, Leuven: Peeters, 1994, p. 18.

(2) Ibid. p. 19.

(3) Ibid.

ويشـــير نولك إلى وجود خطر ملازم لكل مقاربة منظومية: إذ نوشك أن نقع في مستنقع الانتقائية، حيث يكون كل شيء مسموحًا به. فعلينا أن نعتمد آليات مراقبة تفاديًا للحلول التي تكون على المقاس. وتجنُّبًا لتحميل القدرة النظرية فوق ما تحتمل، وهو تهديد قارّ. إذ علينا بادئ ذي بدء أن نحدّد ميدان بحثنا، ذلك هو الشرط المسبق لكل عمل علمي. وباختيارنا لســانيات اللســان، فإننا بذلك نضع قيودًا على أنواع الوحــدات المقبولة في نظامنا. والحــال أنه من اللازم بالنســبة إلى المقاربة المنظومية ملاحظة عدد معــيّن من القيود المنهجيــة الإضافية، حيــث إن القيدين اللاحقين أساسيّان:

- علينا أن نضمن الاستقلال المتبادل للوحدات.
- علينا أن نفكّر في وضع جهاز تصنيفي متجانس يسمح بعقد صلات دقيقة بين الوحدات.

فعلينــا أن نعرف، في الواقع، المفاهيم التي تســتعملها وحــدة معيّنة، دون أدنى رجوع إلى وحدات أخرى. إنه بتأمُّل هذا القيد المنهجي فحســب، يمكن لنا أن نأمل الحصول على قيمة تفســيرية للتقريبات التي نســعى لإقامتها، بعد ذلك بالاستعانة بالقواعد الشارحة. هذا الاستقلال الابتدائي بين الوحدات هو سبب وجود الفكرة المنظومية، إذا ما حملناها على محمل الجدّ.

فإذا انطلقنا لوضع بعض القيود الدقيقة على تأسيس الوحدات، فإنه من الممكن، بل من المفضَّل أن تتجنّب كل قيد قبليٍّ لبَنْيَنة المنوال العام. وبحســب تصوُّر شــديد الانتشــار، فإن على الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية أن تدخل في علاقات اشتقاقية: إذ نجري أوّلًا التحليل التركيبي، ثم يعقبه التحليل الدلالي، وأخيرًا ينطلق التحليــل التداولي من نتائــج التحليلين التركيبي والدلالي. ويقودنــا هذا التصوّر،

بحســـب وجهة نظر نولك، إلى إقامة تجميع للوحدات وإلى ترتيب اشتقاقي للقواعد الشـــارحة الواصلة بين وحدات من مجموعات مختلفة. والحـــال أن هذا الترتيب لا يُسوَّغُ بشكل مسبق قبل إجراء الدراسة الاختبارية. ويبدو لنولك أنّ تخلّي تشومسكي التوليدي عن المبدأ الاشتقاقي لتعويضه بقيود عامّة على النظام، هو أمر عرَضيٌّ[1].

هذه التأمّلات تؤدي إلى طرح مبدأ أســـاسي، من مصلحـــة المنوال المنظومي أن يتدبره:

إنـــه **مبدأ النفاذ العـــام**: ينبغي أن تكون من الممكن لأي وحـــدة أن تصل إلى أي وحدة أخرى. ويضمن هذا المبدأ أن تـــؤدي كل وحدة دورًا في النظام. والفكرة هنا أن نتمكن من أن نصل من أي وحدة إلى أي وحدة أخرى. النتيجة الفورية لهذا المبدأ هو الترك المسبق لكل قيد عامّ ذي طابع اشتقاقي، لأنه لم يَرِدْ شيء عن المسلك الذي يجب اتباعُه من وحدة إلى أخرى. إذ لم يكن ذلك المســـلك موجَّهًا بالضرورة، ولكنه يمكن أن يمرّ بعدد من الوحدات الأخرى الوسيطة.

وانتهى نولك إلى تدبُّر مدى عكس هندســـة المنوال المنظومي للحقيقة اللسانية، باعتبار اللســـانيات – وفق توصيفه – ما تزال علمًا يقـــع في الحقبة ما قبل النيوتنية. ويذهب إلى حد التساؤل: هل طُرح هذا السؤال بشكل جيّد أم لم يُطرح. فهل يمكن لنـــا، في الواقع، تصوّر منوال أو نظرية تقدّم هـــذه الحقيقة بطريقة موثوقة فعلًا، وما درجة دقّتها؟ وبعبارة أخرى، ما المنوال الذي بوســـعه أم يقدّم لنا النشـــاط اللساني بالطريقة الفضلى؟ وبتعبير آخر، ما المنوال الأحســـن تمثيلًا للنشاط اللساني؟ وإذا ما وُجد ذلك المنوال، فإن ذلك الســـؤال ســـيدفعنا إلى التفكير في طبيعة اللغة الطبيعية (التي يُقصد بها لغة الإنســـان). إذ لا يوجد لسان واحد، كما هو معروف. ولكن هل

(1) Ibid.

اللسان منظوميّ؟

قد يرى بعضهم أنّه كَسْريّ (fractale) بالأحرى، ويمكن أن نُثبِت أن الأمر يعود إلى الشيء نفسه، فـ«الكسريّة» يمكن اعتبارها قيمة حدّيّة للمنظومية المتعدّدة، بالمعنى الرياضيّ للكلمة[1].

أحد الأمثلة النّموذجيّة للّسانيّات العرفانيّة المنظوميّة يتمثّل في علم الدّلالة ذي المستويين الذي طوّره برويش ولانغ (M. Bierwisch and E. Lang) الذي يعتمد المبادئ الأساسيّة للّسانيّات التّوليديّة، والذي يُلحِق المكوّن الإعرابيّ بين مكوّنات أخرى بالمكوّن الدّلاليّ والمفهوميّ. إنّ علم الدّلالة ذا المستويين يقدّم الافتراض المنظوميّ على النّحو الآتي:

أساسًا، ينتظم السّلوك العرفانيّ البشريّ جميعه في صيغة منظوميّة. ويتأسّس تشكيل البنية التي تفترض أداء السلوك المحسوس، على اندماج أنظمة وأنظمة فرعيّة (منظومات) متنوّعة ومستقلّة نسبيًّا ومتفاعلة في أداء مهامّها بشكل خاصّ. فاللّغة ومختلف صيغ الإدراك والتّنظيم المفهوميّ للتّجربة تُنشئ تلك الأنظمة، التي تُهيكَل من جهتها بطريقة منظوميّة. والغرض الذي يُشتقُّ من هذا الافتراض هو تحديد الأنظمة، وتحليل بنيتها وتنظيمها في محاولة لإدراك الأساس المنطقيّ الذي يكمن خلف تفاعلها. (Lang and Carstensen, 1990: 6)

ومن ثمّ فإنّ **النّظريّة المنظوميّة** تتفرّع إلى الأطروحات الفرعيّة الآتية:

(1) أطروحة التّبسيط: لأسباب منهجيّة لا يُمكن إدراك موضوع البحث – بسبب تعقُّده – إلّا بطريقة تبسيطيّة. وأكثر الطرق عمليّةً في تبسيط معالجة موضوع البحث، يكون عبر تقسيمه إلى أنظمة فرعيّة. فإذا حاولنا تقسيم العرفان إلى

(1) Ibid, p. 271.

أنظمة فرعيّة، فإنّه يمكننا الحديث افتراضيًّا عن نظام الإدراك البصريّ، ونظام الإدراك السّمعيّ والنّظام الحسّيّ والنّظام المفهوميّ، إلخ. وأحد هذه الأنظمة هو معرفة اللّغة التي يمكن أن تُحلَّل إلى أنظمة فرعيّة عدّة – كأنظمة التّمثيلات الصّوتميّة (الفونولوجيّة)، والصّرفيّة التّركيبيّة، والتّمثيلات الدّلاليّة، على سبيل المثال.

(2) أطروحة الاستقلال النّسبيّ: جميع هذه الأنظمة مستقلّة في ما يتعلّق لا تُردُّ إلى أنظمة أخرى. في الوقت نفسه، فإنّ هذا الاستقلال نسبيّ؛ لأنّ بعض الأنظمة يتفاعل مع بعض عبر واجهات بطريقة محدّدة بدقّة. تلك الأنظمة المستقلّة نسبيًّا تُدعى منظومات.

(3) أطروحة التّشكيل: علينا أن نشكّل افتراضاتنا العلميّة المتعلّقة بطبيعة هذه الأنظمة.

(4) أسبقيّة النّظريّات: يجب أن تُفسَّر المعطيات التّجريبيّة عبر إطار نظريّ مفترَض منذ البدء.

(5) أطروحة مجموعة البنى النّظريّة: إذ يفترض علم الدّلالة وجود كيانات خفيّة؛ أي مجموعة بنى نظريّة.

(6) أطروحة شروط الحقيقة: علم الدّلالة يرتكز على شروط الحقيقة.

(7) أطروحة استقلال المَفْهَمة: تنتمي البنى الدّلاليّة والمفهوميّة إلى منظومات مختلفة.

(8) أطروحة مستويي معنى الكلمة: إذ ينتُجُ المعنى المعجميّ للوحدات عن تفاعل منظومتين اثنتين: فالمعنى هو اقتران التّمثيلات الدّلاليّة التي تعتمد

السّياق بالبنى المفهوميّة.

(9) الطّبيعة الثّانويّة لإضفاء المجازيّة: البنى المجازيّة ذات أهمّيّة ثانويّة بالنّسبة إلى تنظيم المعرفة.

ويشـــير عقيل بلغرامي إلى أن جيري فودور يشـــنّ في مصنّفاته ومقالاته الحديثة هجمة على الهولية، أو على الأقل على شـــكل من أشكالها يظهر اليوم في عدد كبير من الدراسات المتخصصة في مســـألة الدلالة والقصدية. وبحسب فودور فإنّ أطروحة الهوليـــة الدلالية لا تنهض على أيّ دليل قوي، وهي – علاوة على ذلك – ذات نتائج كارثية.

فالهوليـــة عند فودور شـــكل كاريكاتوري ينتهي بطريقة لا مفـــرّ منها إلى ارتداء لبوس نظريةٍ للدلالة وللاعتقاد يُسمّيها «اللاذرّية» (anatomisme). فاللّاذرّية هي ضديدة الذرّية، وهي النظرية التي يدافع عنها فودور ذاته.

وبحســـب فودور، فإن الذرّية توضّح سمة جوهرية للقصدية. وتتمثل أطروحة فودور في أن العلاقات العِلّيّة (الســـببية) المفيدة هي علاقات تبادُل التغايُر بين بعض حالات ورود (tokens) التمثيل الذهني وبعض خصائص بيئة المتكلم.

والســـؤال الذي يحاول فودور الإجابة عليه هو: ما الذي يجعل بعض التمثيلات الذهنية ذات دلالة، مثل: **الحصان؟**

إنّ هدف نظريةٍ دلاليةٍ تتأسّـــس على مفهوم الإخبـــار يتمثل في الإجابة على هذا الضرب من الأسئلة من وجهة نظر طبيعانية، باستدعاء المعلومة التي تسيّرها الرموز الذهنية، ثم بجعـــل مفهوم «حامل» المعلومة موافقًـــا للطبيعانية، بالعودة إلى بعض علاقات تبادُل التغايُر بين الرموز.

وينقــد عقيل بلغرامي جيري فــودور في نظريته الدلالية الذرّيــة. تلك النظرية التي تقــوم أطروحتها على إمكان تصوُّر ذاتٍ ليس لها إلا عقيدة واحدة. أما النظرية المضادة للذرّية (anatomisme) فترفض التسليم بمثل تلك الإمكانية؛ وتدفع الهولية هذا الرفض إلى منتهاه، بما أنــه يصل إلى درجة دعم أن محتوى كلِّ اعتقاد يعتمد على معظم معتقدات المتكلم إن لم يكن على معتقداته جميعها.

ويبحث ماركوس تاندل في إمكان اندراج كلٍّ من نظرية المناسبة ونظرية الاستعارة المفهومية ونظرية المزج في نظرية ذهنية شــاملة. فمنظّرو نظرية المناسبة يركّزون جلّ اهتمامهم على التواصل، ولكن في قضايا تتصل كذلك بالعرفان البشري والذهن. إذ منظومية العقل تمثل مظهرًا يقع في صميم محور الخلاف الدائر بين اللســانيات وعلم النفس العرفاني[1]. ويذهب تانــدل إلى أن فرضية منظومية العقل أبعد ما تكون عن الاتفاق بين الباحثين. ويشــير إلى أن التزام نظرية المناسبة بمنظومية العقل يعود إلى كتابات تشومســكي (1975) وفودور (1983، 2001)، إذ رأى فودور (1983: 36) أن الوحدات «خاصة بمجالها، محددة بطبيعتها، مربوطة ومســتقلة ذاتيًّا». يفترض كذلــك أن الوحدات تعمــل بطريقة إلزاميــة، وأنها سريعة، وأنهــا مغلفة إعلاميًّا (encapsulated module: بمعنــى أنها تُعالجُ مجموعةً من بِنــى المعلوماتِ بصفتها كُتْلَــةً واحدةً من دون التأثُّرِ أو إعادةِ الاهتمامِ ببنيتِها الداخليَّةِ) وأنها تتمتع بهندســة عصبية خاصة بها. وفقًا لهذا المنظور، فإن الوحدات النمطية هي، على ســبيل المثال، معانينا التي نقصدها. بالإضافــة إلى الوحدات المدخَلة مثل معانينا، يفترض فودور أن العمليــات العرفانية العليا هي عمليات مركزية غير مغلفة إعلاميًّا. ويمكن لهذه

(1) Markus Tendahl, A Hybrid Theory of Metaphor: Relevance Theory and Cognitive Linguistics, Palgrave Macmillan, 2009, p. 180.

ويمكن العودة إلى الترجمة العربية للكتاب: ماركوس تاندل، **الاستعارة الهجينة: نظرية المناسبة واللسانيات العرفانية**، ترجمة صابر الحباشة، تونس، معهد تونس للترجمة، 2022، ص 280.

العمليات المركزية أن تُجريَ استدلالات انطلاقًا من المقدمات الواردة أساسًا من كل مكان من النظام المعرفي، ولا سيما في شكل مخرجات من مدخلات الأنظمة أو من الذاكرة[1].

10 - الخاتمة

تعيش اللسانيات أزمة هويّة بين نظرائها من العلوم الطبيعية والاجتماعية، إذ هي ليست على ثقة مطلقة بسيطرتها على موضوعها وعلى منهجها. وهذا الوضع يحمل الباحث اللساني على الانزواء في ركن من اللسانيات، حيث يمكنه أن يشتغل «بجدّيّة»(Nølke 1994: 269)، فيهتمّ بالتركيب أو يعكف على التداولية أو يتبنّى الرأي القائل إن علم الدلالة العرفاني وحده هو الذي يزوّدنا بشيء ذي بال عن اللسان. ولكنه بذلك يوشك أن يقع في فخّ فقدان المنظور العامّ. فيظلّ حبيس اختصاصه، وما يربحه عُمقًا يخسره امتدادًا.

لقد سعى نولك لتوضيح فائدة النظرية المنظوميّة منهجيًّا ومعرفيًّا. فمن الناحية المنهجية لا بدّ للمقاربة ذات التمشّي التحليلي التي تفكّك موضوعها، من أن تُتبع بتمشٍّ تأليفي. وبذلك ينبغي للنموذج النظري أن يسمح بتطوير نظريات فرعية تقتصر على مجالات محدودة. وبذلك يتسنى الوصول إلى دقّة أكبر في تحليل التفاصيل، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ينبغي أن يوفر النموذج إطارًا عامًّا لدمج تلك النظريّات الفرعية التي تعمل بصفتها منظومات/ وحدات في نظام عضوي واحد. وبهذه الطريقة – يخلص نولك إلى بيان أننا من الناحية المعرفية باتخاذنا التصوّر المنظوميّ إطارًا، نحافظ على التصوّر العامّ الشديد الأهمّية في فهم الظواهر والوقائع المدروسة. (Nølke 1994: 270)

(1) Ibid.

المراجع المذكورة

العربية والمعربة:

– تاندل، ماركوس، 2022، **الاســتعارة الهجينة: نظرية المناســبة واللسانيات العرفانية**، ترجمة صابر الحباشة، تونس، معهد تونس للترجمة.

– تد هونرتش (محرر)، 2003، **دليل أكسفورد للفلسفة**، ترجمة نجيب الحصادي، ليبيا، المكتب الوطني للبحث والتطوير.

– نوفــو، فران،2012 ، **قاموس علوم اللغة**، ترجمة صالــح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

غير العربية:

- Block, Ned. Holism: mental and semantic, 1998, Routledge Encyclopedia of Philosophy, Taylor and Francis, https://www.rep.routledge.com/articles/thematic/holism-mental-and-semantic/v-1.

- Candiotto, Maurizio, 2012, Holisme modéré? Paradoxe holiste et énoncés d'observation, Segni e comprensione International, Year 26, new series, nº76 January-April, p-p43-64.

- Hawking, Stephen W., 1989, Une brève histoire du temps. Du big bang aux trous noirs, Paris: Flammarion.

- Kertész, András, 2004, Cognitive Semantics and Scientific Knowledge: Case studies in the cognitive science of science, Amsterdam: John Benjamins.

- Léard, Jean-Marcel et Sébastien Marengo, 2013, Grammaire sémantique modulaire: Catégories lexicales, reference, predication, shorturl.at/bvzU3

- Milner, Jean-Claude, 1989, Introduction à une science du langage, Paris, Seuil.

- Nølke, Henning, 1994, Linguistique modulaire: de la forme au sens, Leuven: Peeters.

- Quine, W. V.,1953, From a Logical Point of View. Cambridge Harvard University Press.

- Siobhan Chapman and Christopher Routledge (edit.), 2009, Key Ideas in Linguistics and the Philosophy of Language, Edinburgh: Edinburgh University Press.

- Tendahl, Markus, 2009, A Hybrid Theory of Metaphor: Relevance Theory and Cognitive Linguistics, Palgrave Macmillan.
- Theodorus Albertus Johannes Maria Janssen, Gisela Redeker, 1999, Cognitive Linguistics: Foundations, Scope, and Methodology, Berlin- New York, Mouton De Gruyter.
- Veland, Reida, 1996, Les marqueurs référentiels: celui-ci et celui-là : structure interne et déploiement dans le discours direct littéraire.